الــفصول المفيدة في الواو المزيدة

بحرف من حروف النصب مقدرا بعدها وذلك الحرف هو أن إذ لا يقدر شيء من نواصب الفعل غيره كما في حتى ولام الجحود ولام كي وأيضا لو كانت الواو هي العاملة لجاز دخول حرف العطف عليها كما يدخل على سائر النواصب وعلى واو القسم التي هي عاملة وفي امتناع ذلك دليل على أنها باقية على حالها من العطف وأن النصب بعدها وإن لم يكن ظاهرا .

وقول الجرمي إن التقدير والإضمار على خلاف الأصل مسلم ولكن مقتضى الأصل يعدل عنه عند معارض راجح يمنع منه وعندما يقوم دليل على الخلاف وقد تبين إبطال عمل الواو هنا فتعين الرجوع إلى مقدر ووجدنا أن يقدر بعد اللامين فكذلك هنا .

وذهب الكوفيون ومن تبعهم من البغداديين إلى أن النصب في هذه الأماكن بالخلاف ويسمونه الصرف وتسمى هذه الواو عندهم واو الصرف وذلك أن معنى الثاني لما كان مخالفا لمعنى الأول فإن الثاني واجب والأول غير واجب خولف بينهما في الإعراب فصرف إعراب الثاني عن إعراب الأول فنصب الثاني على الخلاف .

وقد تقدم مثله في المفعول معه وبينا هناك أن الخلاف لا يقتضي إعرابا ولو كان كذلك لاطرد وانتصب ما بعد لا العاطفة ولكن العاطفة وغيرهما لما في ذلك من الخلاف وكون االمخالفة هنا شرطا لا يلزم أن تكون هي العاملة وإذا أمكن تقدير العامل مع الجري على القواعد فهو أولى من تقعيد قاعدة في عامل لا يقوم دليل على إعماله ولا يطرد في جميع محاله وذلك ظاهر وبا تعالى التوفيق